التعددية الحزبية ودورها في التنمية السياسية (الاردن والمغرب) انموذجاً

The party pluralism and its role in political development (Jordan and Morocco) as a model

م.د. عمار طه لطيف الدليمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

Amardl777@yahoo.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٤/٢٠ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/٧/٣١

الملخص:

ان مفهوم الأحزاب السياسية ركيزة أساسية في النظام الديموقراطي، والفاعل الأساس والمؤثر في النظام السياسي لأي دولة وذلك بسبب التعددية الحزبية لما تلعبه من أدوار في صناعة القرار السياسي والى ما تحقق لها من اجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها من خلال برامج حقيقية تلامس جميع المتطلبات كانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية، وكانت الأردن والمغرب من بين هذه الدول التي عرفت الأحزاب السياسية منذ نشأ فيها مطلع القرن العشرين ولا تزال، حيث أطر دستورياً وقانونياً وسؤال البحث هو بيان ما هو واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني والمغربي رغم أن الجدال حول هذا الفصل تعود إلى حقبة بعيدة شيئا ما، حين كان المحللون يتعاملون مع نص الفصل التاسع عشر والذي لا يتميز باي نوع من المرونة اعتبارا منهم بأنه فصل يقر بالخاصيات التاريخية للشخصية المغربية، ويعبر عن الارتباط الرمزي والأخلاقي بالتقاليد الدينية، ولا سيما أن تطبيقه لا يؤثر عمليا على السير العادي للحياة السياسية؟ وقد خلص البحث إلى عدة نتائج وتوصيات. كلمات مفتاحية: التعددية الحزبية، الأردن، المغرب، التنمية السياسية، البرلمان، مشاركة حزبية، دستور.

كلمات مفتاحية: التعددية الحزبية، الأردن، المغرب، التنمية السياسية، البرلمان، مشاركة حزبية، دستور.

Abstract

Political parties are a fundamental pillar in the democratic system، and the main and influential actor in the political system of any country that embraces party pluralism because of the roles they play in political decision-making and what has been achieved for them in order to reach power or participate in it through real programs that touch allrequirements، whether social، economic or political، and Jordan and Morocco Among these countries that have known political parties since the inception of the beginning of the twentieth century and still are، where constitutional and legal frameworks and the research question is to indicate what is the reality of party pluralism in the Jordanian and Moroccan political and constitutional system، although the controversy over this chapter dates back to a

somewhat distant era، when analysts were dealing with the text of article 19 with a kind of flexibility، considering that it is a chapter that recognizes the historical characteristics of the Moroccan personality، and expresses the symbolic and moral link to religious traditions.، and point out that its application does not affect in practice the normal functioning of political life?. The research has reached several conclusions and recommendations.

Keywords: Multi-party، Jordan، Morocco، Political development، Parliament، Party participation، Constitution.

المقدمة

ان مفهوم التنمية السياسية والتي تعتبر بانها عملية شاملة هدفت إلى تحسين النظام السياسي وتعزيز قدراته على تحقيق الاستقرار والعدالة والفعالية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. تتضمن التنمية السياسية مجموعة من التحولات والإصلاحات التي تطال الهياكل والمؤسسات السياسية، وتساهم في تعزيز المشاركة السياسية، وتعميق الديمقراطية، وتحقيق الحوكمة الرشيدة. وان التعددية الحزبية هي نظام سياسي يسمح بوجود أكثر من حزب سياسي يتنافس على السلطة ويشارك في العملية السياسية. تعتبر التعددية الحزبية أحد أعمدة الديمقراطية الحديثة، حيث توفر بيئة تنافسية تتيح للأحزاب المختلفة طرح رؤاها وبرامجها السياسية أمام الناخبين، مما يعزز من تمثيل المصالح المتنوعة في المجتمع.

ولهذا ان دور التعددية الحزبية في التنمية السياسية يتمثل من خلال عملية تعزيز الديمقراطية والتي تساهم التنافس السياسي توفر التعددية الحزبية إطاراً لتنافس الأفكار والسياسات، مما يدفع الأحزاب لتقديم أفضل الحلول للمشاكل المجتمعية وكسب ثقة الناخبين بالإضافة الى المساءلة والشفافية والتي تؤمن بوجود أحزاب معارضة قوية، تصبح الحكومة أكثر عرضة للمساءلة والشفافية، مما يقلل من الفساد ويعزز مفهوم الحكم الرشيد.ولاسيما دورها في بيان او توضيح مصالح المجتمع من خلال تنوع الآراء تعكس التعددية الحزبية التنوع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي داخل المجتمع، مما يتيح تمثيل مصالح فئات مختلفة من السكان، ومساهمتها في إشراك مختلف الفئات في العملية السياسية، بما في ذلك الأقليات والفئات المهمشة، مما يعزز من الشعور بالانتماء والمشاركة في صنع القرار. والمهم المتمثلة بعملية استقرار النظام السياسي التوازن بين القوى والذي يساهم النظام متعدد الأحزاب في تحقيق توازن القوى داخل النظام السياسي، مما يقلل من احتمالية الهيمنة والاستبداد. إدارة الصراعات وذلك بسبب توفر التعددية الحزبية قناة سلمية لإدارة الصراعات السياسية والاجتماعية من خلال الحوار والمفاوضات بدلاً من العنف. ابتكار الحلول: تدفع المنافسة بين الأحزاب إلى ابتكار سياسات وحلول جديدة وفعالة لمواجهة التحديات المجتمعية. استجابة للاحتياجات: تسهم التعددية في جعل الأحزاب أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين، حيث تسعى كل حزب إلى تلبية تطلعاتهم لضمان الفوز في الانتخابات المقبلة. تلعب التعددية

الحزبية دوراً حيوياً في تعزيز التنمية السياسية من خلال تعزيز الديمقراطية، تمثيل مصالح المجتمع، واستقرار النظام السياسي، وتطوير السياسات.

اولا: الاهمية البحث: وتتمحور اهمية البحث في جانبين: جاني علمي وجانب عملي.

الجانب العلمي: هنا يبرز دور التعددية الحزبية وعملهم الدؤوب لتحقيق اهداف معينة من خلال الاستفادة من تجارب الامم السابقة فيما يخص البناء الوظيفي للأحزاب ودورها الوظيفي للدولة وزيادة الوعي الثقافي ودعوتها للديمقراطية.

الجانب العملي: ان هذا الامر يتطلب من صناع القرار تعزيز الثقة بين السياسة الحاكمة والاحزاب التعددية السياسية مما يساعد الجانبين الحفاظ على الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي للمجتمع والدولة ككل.

ثانيا: الاهداف البحث: تهدف هذه الدراسة لألقاء مزيد من الضوء عند دراسة التعددية الحزبية ودورها وتأثيرها على السلطة واهدافها ولبيان مبادئها فدراسة ظاهرة التعددية الحزبية وعلاقتها بالاستقرار السياسي وتحديد معالمها وتأثيراتها على نمو النظام الديمقراطي واستقراره سلبا أو إيجابا ودورها في التنمية السياسة والالية التي تعمل من خلالها الاحزاب وسوف اقوم بشرح عمل الاحزاب السياسية مقارنة بين كل الاردن والمغرب كحالة دراسة.

ثالثا: مشكلة البحث: يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التعددية الحزبية ودورها في التنمية السياسية وان عند دراستنا عن الاحزاب السياسية سوف نقوم بمعرفة مشاكل التعددية الحزبية وتأثيرها في الاستقرار السياسي او تعمل على بث الفوضى من خلال خلافات الاحزاب فيما بينهم ومن هنا يمكن صياغة المشكلة البحثية على النحو التالي:

١. ما إثر التعددية الحزبية ودورها في التنمية السياسية؟
٢. وأثر التعددية الحزبية في السلطة؟
٣. وما مدى اسهامها في بناء المجتمعات المدنية؟
٤. وما هي الابعاد السياسية من التعددية الحزبية وضعف علاقتها بالسلطة والصراعات التي يمكن ان تولدها؟

رابعا: فرضية البحث: بناءا على مشكلة البحث وتساؤلاته يقوم على فرضية رئيسية مفاداها:

هنالك علاقة بين التعددية الحزبية وأثرها في التنمية السياسية

وينبثق من هذه الفرضية فرضيتين اساسيتين:

١. التعددية الحزبية تسهم في حالة عدم الاستقرار السياسي في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع.
٢. ضعف التجربة وقصور نظرة السلطة تجاه التعددية الحزبية ساهم في عدم اضطلاع الأحزاب والتنظيمات السياسية بدورها في عملية الاستقرار السياسي.

خامسا: حدود البحث: لقد روعي ان تكون الفترة الزمني للبحث ما بين عامي ١٩٩٩ –٢٠٢٢، حيث ان عام ١٩٩٩ شهد تولي جلالة الملك عبدالله الثاني الحكم وسلطاته الدستورية ملكا للمملكة الأردنية الهاشمية في السابع من شباط عام ١٩٩٩ اليوم الذي توفى فيه والده الملك الحسين بن طلال وقد كان جلالته يسير على منهج داعم للسلام في الشرق الأوسط، ولإيجاد حل سلمي لصراع العربي الإسرائيلي. والمضي نحو مزيد من مأسسة الديمقراطية والتعددية السياسية وعلاقات الأردن الخارجية، وتقوية دور المملكة في العمل من أجل السلام وتبني سياسة اقتصادية تحررية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، والقضاء على البطالة والفقر

اما المغرب فقد شهد وفاة الملك الحسن الثاني ليخلفه نجله محمد السادس. اتخذ العاهل الشاب سلسلة من الإجراءات بينها السماح بعودة المعارض التاريخي غبراهيم سرفاتي من المنفى وتخليه عن وزير داخلية والده والرجل القوي في نظامه إدريس البصري وسرع وتيرة تسوية ملفات حقوق الإنسان.

سادسا: منهجية البحث: استنادا الى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها والاهداف التي يتوخى في تحقيقها والفروض التي ينوي اختبارها لذا من الانسب استخدام منهج تحليل النظم بشقيه الوصفي والكمي، إلا انه لا يعني ذلك خلو البحث من استخدام المناهج الأخرى، فموضوع الأحزاب وعلاقتها بالاستقرار ليس وليد لحظة بقدر ما هو نتاج تراكم تاريخ مرت بها الاحزاب (الاردن و المغرب) حالة دراسة الأمر الذي يقتضي معه استخدام المنهج التاريخي حيث ما تطلب ذلك، كما إن قياس مدى استجابة النظام للتغيير في مداه الزمني ومعرفة اوجه الاتفاق والافتراق للتنظيمات السياسية في مكوناتها وممارستها هو تطبيق للمنهج المقارن

سابعا: هيكلية البحث: بناءا على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية واتساقا مع المنهجية المستخدمة وتوخيا للوصول الى نتائج وتعميمات موضوعية لقد روعي تقسيم البحث على النحو الاتي.

المبحث الاول: التعددية الحزبية والتنمية السياسية

المطلب الاول: التعددية الحزبية

اولا: مفهوم التعددية الحزبية

ثانيا: مبادئ واهداف التعددية الحزبية

المطلب الثاني: التنمية السياسية

اولا: مفهوم وخصائص التنمية السياسية

ثانيا: العوامل المؤثرة في التنمية السياسية

المبحث الثاني: التعددية الحزبية الاردن والمغرب

المطلب الاول: الاحزاب الاردنية

اولا: تصنيف وظائف وتطور الأحزاب الأردنية

ثانيا: دور التعددية الحزبية في التنمية السياسية

المطلب الثاني: الاحزاب المغربية

اولا: تصنيف وظائف وتطور الاحزاب المغربية

ثانيا: دور التعددية الحزبية في التنمية السياسية

المبحث الاول: التعددية الحزبية وأثرها في التنمية السياسية

ان الأحزاب السياسية هي أهم محركات التنمية السياسية وتشكل قوة فاعلة وأساسية لترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية تعني وجود أكثر من حزب سياسي علي الساحة السياسية تمثل مختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية. وتسعى جميعا إلى التأثير وفي صنع القرار السياسي بالمجتمع وبقدر نجاح الأحزاب السياسية في تحقيق أكبر درجة من المشاركة السياسية لأعضائها وأبناء المجتمع ككل، بقدر تحقيقها لأهدافها، باعتبار ذلك أهم الوظائف التي تسعي الأحزاب لتحقيقها. وأحد المقاييس الأساسية لنجاح الحزب السياسي في المجتمع ما يحققه من مشاركة سياسية ايجابية داخل المجتمع في مختلف القضايا المجتمعية خاصة قضايا التنمية وان الأحزاب السياسية هي عماد الديمقراطية وركنها والتعددية والعدالة والمساواة وأنها نبض الديمقراطية وتعتبر الأحزاب السياسية صاحبة الدور الرئيسي والرافعة الحقيقية في عملية التنمية السياسية في أي بلد، لأنها مع غيرها من المؤسسات المدنية الوطنية ليست سلعا جاهزة تستوردها البلاد، وإنما نتاج مجتمعها وظروفه الخاصة. ولكن لكل بلد في العالم بيئته وظروفه الخاصة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها، لذا يجب التعرف عليها بشكل عميق لتجاوز تلك الظروف من خلال دور الاحزاب السياسية والتقدم نحو التنمية والتحديث. لان تدهور وضعف الأحزاب في أي بلد وانعدام فعاليتها يسهم في تكريس مما يسهم في التخلص منه، كما يتحدد دور الحزب في التنمية السياسية [1]على النحو التالي:

أولا: دورها في بناء الولاء والانتماء للدولة، لكونها تأتى على رأس التكوينات الاجتماعية الأخرى، فالأحزاب تولى اهتمامها بالقضايا الوطنية والقومية، فهي تعطيها الأولية مقارنة بغيرها من القضايا التي تكون على نطاق فئوي أو جهوي، كما تسعى إلى بناء الرموز السياسية والقومية وتحقيق التكامل القومي بين أبناء المجتمع

ثانيا: دور الأحزاب في تحسين كفاءة أداء النظام السياسي من خلال قيامها كوسيط بين المجتمع والنظام السياسي حيث تقوم بتجميع المصالح وبلورتها، والتعبير عنها، ونقلها إلى النظام السياسي، كما يمتد هذا الدور إلى إسهامات في عملية التجنيد السياسي ومن خلال تقديم أفضل العناصر لتولى المناصب العامة، وتقديم القيادة السياسية للمجتمع، كما أنها تستطيع أن تساهم في تحسين الأداء من خلال دراسة القضايا العامة وتقديم البدائل المختلفة للتعامل مع هذه القضايا.

ثالثا: دور الأحزاب في التحول الديمقراطي، إذ تعمل الأحزاب السياسية على تعزيز عملية المشاركة السياسية وخلق المزيد المشاركة لدى الأفراد، توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل

السياسي، وإعلاء قيم الحرية والتسامح وقبول الأخر، كما أنها تعد وتنمى مهارات الممارسة البرلمانية لممثليها بما يمكنهم من الاضطلاع بمهامهم على أكمل وجه، وفتح المزيد من قنوات المشاركة وتنمية مهارات أعضائها.

رابعاً: تعمل على تطوير ورقابة العمل الحكومي تقوم الأحزاب بمراقبة تصرفات الحكومة وأعمالها الأمر الذي يؤثر على السلطة ويمنعها من التجاوزات والفساد.

خامساً: تعمل على استيعاب القوى الاجتماعية والقوى الاقتصادية الجديدة في المجتمع والتعبير عن أفكارها ومصالحها. كما إن أسلوب عمل الأحزاب يضمن أن تكون النظريات والأهداف السياسية والاجتماعية في وضع قابل للتطبيق.

سادساً: تعمل الأحزاب السياسية على تطوير الثقافة السياسية بما يتواءم ومتطلبات التحديث السياسي، وهو ما يعنى إعلاء هذه الأحزاب من القيم والخيرات السياسية الإيجابية في هذا الشأن، والتخلي عن القيم السلبية، وإبراز الخبرات السلبية وأضرارها

المطلب الاول: التعددية الحزبية

ان مفهوم التعددية الحزبية أصبحت مداراً للعديد من المناقشات والأبحاث وحتى الأطروحات وظلّت بين مد التأييد وجزر الرفض وعلى الرغم من أنها الأحزاب السياسية الصحيحة تشكل عاملاً أساسياً في انفتاحيه الحكم ورفاهية الشعب وتحرّره النفسي والفكري، إلا أن بعض التجارب السياسية المؤلمة للعديد من الدول والأمم أثبتت أن العمل الحزبي يمكن أن يكون عامل هدم بقدر ما يكون عامل بناء وهذا أمر يرجع إلى تركيبة الحزب وأهدافه ومبادئه ثم علاقته بالقوة والأطراف.

اولا: مفهوم التعددية الحزبية: التعددية الحزبية هي نظام سياسي يسمح بوجود أكثر من حزب سياسي في الدولة، بحيث يكون لكل حزب حق المنافسة على السلطة والمشاركة في الانتخابات. هذا النظام يعزز التنوع في الآراء والسياسات ويتيح للمواطنين خيارات متعددة عند التصويت. في ظل التعددية الحزبية، يمكن أن تكون هناك حكومات ائتلافية تتألف من أكثر من حزب، مما يعزز التعاون والتفاوض بين القوى السياسية المختلفة. هذا النظام يُعتبر عاملاً أساسياً في تعزيز الديمقراطية والشفافية في إدارة الدولة. ان التعددية الحزبية هي نظام سياسي يتميز بوجود وتنافس عدة أحزاب سياسية تسعى للوصول إلى السلطة أو التأثير في صنع القرار السياسي داخل الدولة. تقوم هذه الأحزاب بتمثيل مجموعة واسعة من الآراء والمصالح داخل المجتمع، وتعمل على تقديم برامج وسياسات مختلفة لجذب تأييد الناخبين.

وكذلك تعني التعددية في الفكر السياسي عملية توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو إجراءات أو أشكال مؤسساتية. وفي معظم الأحيان يستخدم المصطلح إشارة إلى أي وضع لا تكون فيه الهيمنة حكرا" على جماعة سياسية، أو أيديولوجية أو فكرية أو اثنيه واحدة. وينطوي عادة على مثل هذا الوضع على تنافس بين كيانات أو بين صفوات أو جماعات مصالح، وغالبا" ما يقابل المجتمع ألتعددي المجتمع الذي تسوده صفوة واحدة، ولا يكون فيه هذا التنافس حرا"[٢]. وقد كان الأساس النظري للتعددية

الاعتقاد بان السلطة هي بطبيعتها موزعة أو يجب أن تكون كذلك بين عدة جماعات ومصالح في المجتمع، وبذلك تعارض التعددية والتي تذهب إلى وجوب أن يكون في كل دولة مصدر للسلطة أعلى، أو مرجع لا ينافسه احد[٣]. وتتمثل فكرة تعدد الأحزاب في وجود عدد منها في الدولة لا يقل عن اثنين، احدهما يتولى الحكم والأخر يقود المعارضة. ويقوم هذا التعدد على أساس الاعتراف بحرية تكوين الأحزاب السياسية، وهو ما تؤكده الدساتير في الدول الديمقراطية عادة". ويجب أن تقوم جميع الأحزاب السياسية على أساس قبول مبدأ التعايش السلمي بينها ، تطبيقا" للنظام الديمقراطي، وتمسكا" بمبدأ حرية الرأي والفكر، ولا يسمح بقيام أحزاب ترفض ذلك، لان الحفاظ على الديمقراطية وتأمين مستقبلها يقتضي عدم السماح بقيام أحزاب ذات صبغة دكتاتورية أو استبدادية، ولنجاح نظام تعدد الأحزاب يجب أن يتفهم المواطنون حقيقته وأهدافه ومراميه، فالنظام الحزبي ليس إلا وسيلة لخدمة الوطن والمواطنين.[٤]

ثانيا: مبادئ واهداف التعددية الحزبية: ان مفهوم التعددية الحزبية وعلى الرغم من اختلاف أهدافها واساليبها بانها تعمل جميعا" على تحقيق المصلحة العامة في الدول التي تؤمن بالتعددية[٥]، واما مفهوم الخلاف الحزبي يجب أن يظل في إطار ممارسة حرية الرأي والفكر، فلا يؤدي إلى المخاصمات أو المشاحنات أو الصدام العنيف بين الأنصار والمؤيدين، فاختلاف الرأي ينبغي ألا يفسد للود قضية، ويلزم ألا يؤدي تنافس الأحزاب على السلطة إلى الإضرار بمصالح الوطن والمواطنين[٦]. لذا إن المتغيرات والتحولات في الدولة تؤثر بقوة على ظهور تعدد الأحزاب والكيانات السياسية، ويمكن القول وبشكل عام إن تبلور الأحزاب السياسية فعليا" يرتبط بدرجة معينة من التحديث والتنمية السياسية والفكرية، وتضحى الأحزاب من زاوية معينة البعد السياسي للتنظيم الذي يعتبر بدوره احد سمات المجتمع الحديث، والذي تتوفر فيه لدى الشعب القدرة على إنشاء وصيانة أشكال تنظيمية كبيرة تتسم بالمرونة، وقادرة على القيام بالوظائف الجديدة أو الموسعة التي تستلزم المجتمعات الحديثة القيام بها[٧]. وكذلك فان القدرة على الاستفادة من الطاقة والتكنولوجيا والمعلومات، لتحقيق السيطرة على الموارد الطبيعية التي تنطوي ليس فقط على مهارات فنية، وإنما أيضا" على إيجاد أشكال تنظيمية مجمعة لإدارة الأفراد والموارد على نطاق واسع، في الصناعة الحديثة، كما يتطلب المجتمع الحديث نظاما" تعليميا" رصينا"، وجامعات قادرة على الإبداع، أو تكييف نفسها مع الإبداع والتطور، ومؤسسات كفوءة لإدارة الإعلام الجماهيري، ووسائل الاتصال الجماهيرية التي تسهل من انتقال المعلومات والأفكار للأفراد، مما يساعد ذلك العديد من الأفراد أن يندمجوا اندماجا" نفسيا" قويا" مع الحزب الذي يفضلونه، ويحفز هذا الإحساس بالاندماج الحزبي وعلى التصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية، لإظهار دعمهم للحزب، إذ يهمهم أن يفوز حزبهم، وعلى العكس من ذلك فان المواطنين ذوي الارتباط الحزبي الضعيف أو المعدوم، اقل اكتراثا" بنتائج الانتخابات واقل ميلا" للمشاركة، ولذلك فقد تكون قوة الاندماج الحزبي مؤثرا" مهما" على أنماط المشاركة السياسية[٨]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التنمية السياسية

بدأ الاهتمام عالمياً بموضوع التنمية السياسية منذ منتصف الستينات، وقد أصبحت التنمية بالمفهوم السياسي والاقتصادي والاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وهي بهذا التكامل تتحقق من خلال عملية تشاركيه بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، غايتها الأسمى هو الإنسان، وتهدف بالنتيجة إلى قيام وتعزيز حكم رشيد تتوفر له الشرعية والقيادات الفاعلة[٩]

اولا: مفهوم وخصائص التنمية السياسية

يعد مفهوم (التنمية)، مصطلحاً اختلف المتخصصون في ميدان العلوم الإنسانية في مسألة وضع تفسير محدد له، إذ تم إدراج مئات التعريفات التي تناولت التنمية كمفهوم اصطلاحي، وأي المعايير التي يجب إتباعها لوصف هذا المصطلح وتفسيره، إذ يمكن النظر للتنمية من عدة أوجه اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية، وسياسية، ويمكن النظر إليها بمدلول الكل والجزء أي تحليلها ككل متكامل أو إرجاعها إلى أجزائها الأصلية بهدف فهمه[١٠]

وتمثل التنمية السياسية الجزء الأهم من أجزاء التنمية الشاملة وتم تعريفها وفقاً لأحد الباحثين بمجموعة من التعريفات الرئيسة منها:[١١]

١. التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.
٢. التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
٣. التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
٤. التنمية السياسية هي أداء الدولة القومية.
٥. التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
٦. التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الجماهيرية.
٧. التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
٨. التنمية السياسية هي الاستقرار والتغيير المنتظم.
٩. التنمية السياسية هي التعبئة والقوة.
١٠. التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد.

وكذلك تعني التنمية السياسية هي عملية تطوير وتحسين الأنظمة السياسية والمؤسسات والهياكل السياسية لتلبية احتياجات المجتمع وتعزيز المشاركة السياسية والمساواة والاستقرار. تهدف التنمية السياسية إلى تعزيز القدرة على صنع القرارات والسياسات الفعّالة والمستدامة واهم خصائص التنمية السياسية: (الشرعية السياسية اي عملية تعزيز الثقة في المؤسسات السياسية والنظام السياسي ككل من خلال تقوية القوانين والعدالة والشفافية. والمشاركة السياسية والمتمثلة في زيادة مشاركة المواطنين في العملية السياسية من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتشجيع الحوار السياسي وعملية التنظيم السياسي والذي يساهم تطوير الهياكل السياسية مثل الأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني لتمكينها من العمل بكفاءة

وفعالية. ولا سيما عن دوره في تعزيز الثقافة السياسية من خلال تعزيز القيم الديمقراطية والتسامح والتعددية السياسية بين المواطنين ومن خصائصه المتمثلة بالاستقرار السياسي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال حل النزاعات السياسية بطرق سلمية وتعزيز الأمن والنظام.

ورفع الكفاءة الحكومية من خلال عمليات تحسين أداء المؤسسات الحكومية وقدرتها على تقديم الخدمات العامة بشكل فعال واستجابة لاحتياجات المواطنين.فضلا عن التنمية الاقتصادية ودورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من التنمية السياسية، حيث أن التقدم الاقتصادي يعزز الاستقرار السياسي والعكس صحيح. وحماية حقوق الإنسان و تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كجزء من العملية السياسية. ويتضح من خلال ذلك مسألة رئيسة، وهي إن التنمية السياسية مؤثرة ومتأثرة في كافة الجوانب البنائية للدولة و مع كافة بنى المجتمع، محققة لعملية (التعبئة) القومية لمقدرات القوة داخل الدولة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التنمية السياسية: يمكن القول إن العوامل المؤثرة في التنمية بمفهومها الشامل هي ذاتها التي تمارس تأثيرها في التنمية السياسية، وبذلك فان التنمية الشاملة بجميع أجزائها الشاملة تمثل البيئة الحاضنة للعوامل المؤثرة في التنمية السياسية بصورة أكثر تفصيلاً حسب طبيعتها السياسية. وبما إن التنمية هي عملية تطور متجهة للأمام وتسعى لإحداث تغيير شامل بصورة كلية وتقوم على تخطيط إرادي يؤسس على وجود التعبئة القومية [١٢]، فانه ومن خلال ذلك يمكن تحديد العوامل الرئيسة المؤثرة في التنمية السياسية بما يلي:

١. العامل المتعلق بالرغبة المجتمعية للتقدم والتطور السياسي والإدارة الحقيقية للنهوض والتقدم بالواقع السياسي للمجتمع والدولة ونظامها السياسي وتأثيراته وذلك لان نوع النظام السياسي القائم (ديمقراطي، استبدادي، شبه ديمقراطي، إلخ) يؤثر على كيفية تطور التنمية السياسية. الأنظمة الديمقراطية غالباً ما تكون أكثر مرونة وقابلة للتطور مما يساعد على تعزيز الثقة في المؤسسات السياسية والنظام السياسي ككل من خلال تقوية القوانين والعدالة والشفافية.

٢. العامل الذي يتضمن السعي والعمل على الشروع بعملية التنمية وتهيئة المستلزمات كافة وتهيئة النظام السياسي خصوصاً والنظام الاجتماعي العام في تقبل ومن ثم تنفيذ عملية التنمية السياسية من خلال:

أ- تحسين أداء المؤسسات الحكومية وقدرتها على تقديم الخدمات العامة بشكل فعال واستجابة لاحتياجات المواطنين.

ب- طوير الهياكل السياسية مثل الأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني لتمكينها من العمل بكفاءة وفعالية.

ج- لتأثيرات الخارجية والعلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية يمكن أن تعزز أو تعيق التنمية السياسية من خلال الدعم المالي والتقني والسياسي.

د- لإعلام الحر والمستقل يلعب دوراً مهماً في مراقبة الأداء الحكومي ونشر الوعي السياسي بين المواطنين.

٣. وجود خطة تتم من خلالها تنفيذ هذه العملية، وذلك بإعداد التخطيط الشامل، الذي يستوعب الحاجات السياسية العامة، ويحقق الأهداف السياسية للدولة، ويستغل الفرص والخيارات المتاحة كافة، وهذا ما لا تقوم به إلا السلطة العامة ممثلة بالنخب التي تمسك بزمام هذه السلطة

٤. وجود التعبئة الجماهيرية التي تعد من أهم عوامل نجاح واستمرارية التنمية السياسية، وتتجسد التعبئة الجماهيرية بفاعلية السلوك السياسي الذي تقوم قيادة المجتمع بتعزيزه وترسيخه وتنميته وتطويره، وإبقاءه محافظاً على النهج الملائم لخدمة أهداف المجتمع، ويتم ذلك من خلال الحفاظ على الالتحام والتعاون بين السلطة والجماهير لضمان فاعلية توجيه السلوك المجتمعي للأفراد والجماعات بما يحقق التنمية السياسية

ويتضح من خلال ذلك إن للنخبة السياسية مكانة متميزة في عملية التنمية السياسية، فهي تمارس دوراً في الإعداد الهيكلي (البنائي) لمؤسسات هذه العملية، ودورها في التخطيط لها، فضلاً عن دورها في إنجاح تنفيذها، وذلك من خلال الوظيفة التنموية التي تؤديها

المبحث الثاني: التعددية الحزبية الاردن والمغرب

بلا شك ان لا أهمية لتعدد الأحزاب اذا لم يكن هناك مناخ ديمقراطي كما هو الحال في الأمثلة السالفة، وقد قال أفلاطون: ان الديمقراطية كالثوب الذي تزينه ألوان الزهر المتعددة وقد تشكلت خارطة التعددية الحزبية في الأردن منذ بداية التحول للديمقراطية والتعددية السياسية عام ١٩٨٩صدار قانون الأحزاب السياسية للعام ١٩٩٢حيث بدأت الأحزاب السياسية تظهر في الحياة السياسية الأردنية بشكل علني وقد وضع جلالته يده على المنطلق السليم بحرصه على التعددية والوحدة الوطنية، وارجو ان تستجيب القوى السياسية والفئات المجتمعية لمثل هذا المبدأ المهم.[١٣]

اما المغرب فقد ظهرت فكرة إصلاح النظام الحزبي . بما يتيح إمكانية عقلنة أدائه، وترشيد سلوكه، ودمقرطة طريقه تدبيره . من اقتناع مشترك بين الأحزاب والمؤسسة الملكية، غير أن المبادرة كانت من قبل هذه الأخيرة منذ مستهل العشرية الأخيرة من القرن الماضي [١٩٩٢]، وانخرطت الأحزاب السياسية في ديناميتها إلى أن تُوجت بصدور القانون رقم ٣٦/٠٤ في ١٤ فبراير/شباط٢٠٠٦. فهكذا، إندرج مشروع إعادة هيكلة الحياة الحزبية ضمن إستراتيجية تمتين الانفتاح الذي طرأ على النظام السياسي المغربي منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، غير أن القوننة الجديدة للجسم الحزبي، وإن حظيت بما يشبه الإجماع من جانب الفاعلين السياسيين، فقد كشفت وجود صعوبات حقيقية لا تقدِر القوننة وحدها على تجاوزها، يتعلق الأمر بالثقافة السياسية الناظمة لسلوك الأحزاب وإدراكها فلسفة تدبير الشأن العام. لذلك، إعتبرنا مشروع تطوير الأحزاب، بما يسمح لها بدمقرطة الحياة السياسية، عملية معقدة، تحتاج إلى مجهودات جماعية عميقة، كما تشترط قدرا كافياً من الوقت لتنضج الممارسة وتتعمق وتتوسع دائرتها، وهو ما لا تتوفر عليه الأحزاب في الوقت الراهن، بغض النظر عن قدمها من حيث النشأة، أو اتساع حجمها من الناحية الكمية[١٤].

المطلب الاول: طبيعة النظام السياسي الاردني

نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية هو نظام ملكي دستوري، وقد حكمها منذ عام ١٩٥٢ جلالة الملك الحسين المعظم رحمه الله. وعلى اثر وفاته في شباط ١٩٩٩، تولى ولده الأكبر عبد الله مسؤوليات العرش. أما السلطة التنفيذية في الأردن فيتولاها مجلس وزراء يعينه الملك ويكون مسؤولاً أمام مجلسي النواب والأعيان. هذا ويعين الملك الأعضاء الأربعين في مجلس الأعيان، في حين ينتخب الأعضاء الثمانون في مجلس النواب، وتحدد النصوص الدستورية حقوق وواجبات المواطنين الأردنيين وتضمن حرية العبادة والرأي والصحافة والملكية الخاصة وتأسيس الجمعيات.[١٥]

لقد أبدت كافة عناصر الطيف السياسي الأردني منذ عام ١٩٨٩ التزاماً بتحقيق المزيد من الديمقراطية والتحرر وبناء الإجماع. وقد وضعت هذه الإصلاحات التي قادها جلالة الملك الراحل الأردن على مسار لا يمكن الرجوع عنه نحو الديمقراطية، وكانت النتيجة تعظيم مشاركة المواطن العادي في الحياة المدنية الأردنية والمساهمة بالمزيد من الاستقرار والمؤسسية التي ستعود بالنفع على الدولة لعقود قادمة.[١٦]

أما مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تمتع به الأردن لعقود في ظل القيادة الهاشمية فهو مستمر في ظل قيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، حيث يواصل العاهل الجديد نهج والده الإصلاحي المتمثل بقيادة البلاد نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تفعيل برامج الخصخصة وتحرير التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمضي قدماً بتحديث القوانين والتشريعات وتبسيط الإجراءات لتتسم بالوضوح والشفافية.

وان طبيعة النظام السياسي الأردني نفسه، لوجدنا أن الفكر السياسي الأردني ينبثق منه مباشرة، بدليل أن النظام قام على خلق علاقة داخلية خاصة، مبنية على فصل للسلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، باعتبار أن هذه السلطات تقوم على كل ما من شأنه أن يحافظ على المصلحة العامة ويعزز وحدة الوطن ويحقق العدالة والتوازن داخل المجتمع وقد أضاف النظام السياسي الأردني، قوة أخرى للسلطات الثلاث، تعكس حالة التوجه العام لتمتين العلاقة داخل المجتمع الأردني، باستقطابه شيئاً اسمه السلطة الرابعة (الصحافة) من أجل دفع وتسريع عملية التنمية والتحديث والتطوير، ومن أجل الإسهام في ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية وتوسيع نطاق المشاركة في صنع القرار لتكون هذه السلطة العين التي ترقب والفاحص لما يجري يرى الكثيرون أيضاً، أن من أبرز سمات الفكر السياسي الأردني، إنه يعود في أهم جوانبه إلى منظومة من القيم والضوابط الاخلاقية، التي تحكم مسار العلاقة بين القيادة السياسية من جهة وبين السلطة السياسية كحكومة ومؤسساتها العاملة من جهة ثانية، وبين السلطة التشريعية والمواطنين بصورة عامة من جهة ثالثة، والمبنية جميعها على التواصل والاندماج الحقيقي في عمليات البناء والنهضة المستمرة التي يسعى النظام السياسي من أجلها لتحقيق الوحدة الاجتماعية والوطنية بين جميع شرائح وفصائل المجتمع الأردني، وتجاوز كل العقبات التي تعيق عملية

التطوير والبناء المنشود في الإستراتيجية الوطنية المستهدفة في ذهن القيادة السياسية العليا من أجل تنمية شاملة، في مختلف مناحي الحياة، لتقدم وتطور ورفاه الانسان الأردني كما أن التلاقي الأخاذ بين القيادة السياسية والمواطنين، التي تنطلق من فكر سياسي يعتمد على قيادة ذات مرجعية شرعية، لها بعد تاريخي بالمعنى الحقيقي، وتستكن فيه كل المكونات الطبيعية لبناء الدولة العصرية الحديثة، من خلال اتخاذ هذه القيادة مبادرة التوجيه المستمر، لرسم الأهداف والخطط الكفيلة بتطوير الواقع السياسي الأردني، وتوجيه الحكومة نحو تنمية علاقاتها بالمواطنين، وبناء شراكة حقيقية معهم، عبر مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، وتفعيل طاقاتهم، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، انطلاقاً من الشعار الذي تبناه الفكر السياسي الأردني – الأردن أولاً – الذي لم يكن وليد ساعته، وإنما كان له جذوره التاريخية لدى كافة الأردنيين المبنية على الولاء والانتماء، وإن لم يكن قد وضع في السابق بصياغة سياسية كما وضع الآن.[١٧]

اولا: التعددية الحزبية الأردنية: العمل الحزبي هو عمل متأصّل في التاريخ السياسي الأردني. وربما أنه رافق البدايات المبكرة لتشكيل الدولة الأردنية الحديثة. ولطالما كانت الأحزاب الأردنية جزءاً من النسيج الوطني الاجتماعي. وتعبيراً عن التنّوع الثري وإرادة المشاركة والحرص على التفاعل الايجابي مع الأحداث، سواءً من موقع المعارضة للحكومات ونهجها وسياساتها أم من موقع التأييد.[١٨]

تشكل الحياة الحزبية الاردنية الحالية من اربعة وثلاثين حزبا حيث كانت بداية نشأة الاحزاب السياسية مبكرة حيث تعود الى مطلع القرن العشرين الا ان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهد الحاحا على ضرورة التأطير القانوني للأحزاب وحيث استجاب الدستور الاردني لهذا المطلب عام ١٩٥٢ من خلال المادة السادسة عشر فيما كان عام ١٩٥٥ صدور اول قانون للأحزاب السياسية وبعد التحول الديمقراطي ١٩٨٩ جاء الميثاق الوطني الاردني الذي اقر ١٩٩١ ليشكل الاساس الثاني لشرعية الاحزاب الى جانب الدستور ١٩٥٢ حيث دعا الى ضرورة قيام العمل الحزبي على مبدى التعددية وحرية الراي والتنظيم ومشروعية التنافس الديمقراطي ومؤكدا ان القضاء هو الجهة المخولة فقط للبت في مخالفات الاحزاب وضرورة عدم ارتباط قادة الاحزاب واعضائه تنظيميا وماليا باي جهة غير اردنية والامتناع عن العمل في الجيش او اقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية .[١٩]

وفي عام ١٩٩٢ صدر قانون الاحزاب السياسية المعمول به حاليا مستبدا مضامينه الاساسية من الدستور والميثاق الوطني ولقد بلغ عدد الاحزاب السياسية في الاردن في الفترة ما بين ١٩٩٢–٢٢٠٣ ما يقارب ٢٥ حزبا سياسيا ولكن حتى ٢٠٠٤ بلغ عدد الاحزاب الى الان ٣٣ حزبا سياسيا وهي عبارة عن احزاب اسلامية ويسارية وقومية ووسطية.[٢٠]

ولقد شهدت الساحة الحزبية الاردنية تطورات هامة في اثراء مسار الديمقراطية واغناء مساحات من الفكر الموحد وذلك لرص الصفوف وابراز طاقات عقلية في ابراز مفهوم التنمية وهذا التطور هو اشهار الحركة الوطنية الاردنية التي تتألف من ادى عشر حزبا وسطيا بتاريخ ١٣/١٠/ ٢٠٠٤

وقد تلا ذلك صدور قانون الأحزاب رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ الذي مهد لترخيص ٢٠ حزباً سياسياً عام ١٩٩٣، وارتفع العدد عام ١٩٩٦ إلى ٢٣ حزباً سياسياً، وأما في عام ٢٠٠٦ فقد وصل عدد الأحزاب المسجلة لدى وزارة الداخلية إلى ٣٤ حزباً (٣١) إلا أن صدور قانون الأحزاب لعام ٢٠٠٧ الذي اشترط لعضوية الحزب ٥٠٠ عضو عاد ليقلل عدد الأحزاب إلى ١٨ حزباً مع بداية تطبيقه في نيسان ٢٠٠٨[٢١].

الأحزاب السياسية القائمة فعلياً بحسب تاريخ التأسيس حتى نهاية آذار ٢٠١١ (٣٢

١. حزب جبهة العمل الإسلامي ١٩٩٢/١٢/٧.
٢. الحزب الشيوعي الأردني ١٩٩٣/١/١٧.
٣. حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٩٣/١/١٨.
٤. حزب الشعب الديمقراطي الأردني(حشد) ١٩٩٣/١/٢٤.
٥. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني ١٩٩٣/٢/٩.
٦. حزب دعاء ١٩٩٣/٤/٣.
٧. حزب البعث العربي التقدمي ١٩٩٣/٤/١٣.
٨. الحزب الوطني الدستوري ١٩٩٧/٥/٧.
٩. حزب الحركة القومية للديمقراطية(المباشرة) ١٩٩٧/٧/١٠.
١٠. حزب الوسط الإسلامي ٢٠٠١/١٢/١٩.
١١. حزب الرسالة ٢٠٠٢/١٢/٣١.
١٢. الحزب الوطني الأردني ٢٠٠٧/٣/١٤.
١٣. حزب الجبهة الأردنية الموحدة ٢٠٠٧/٩/٣٠ .
١٤. حزب الحياة الأردني ٢٠٠٨/٢/١٩.
١٥. حزب الرفاه الأردني ٢٠٠٩/٢/١٧.
١٦. حزب التيار الوطني ٢٠٠٩/٩/١.
١٧. حزب التنمية والعدالة ٢٠٠٩/٩/٦.
١٨. حزب الحرية والمساواة ٢٠٠٩/١٢/٦.

كما أن هناك في المرحلة المعاصرة من يميز بين الأحزاب على أن بعضها عقائدي، وبعضها الآخر برامجي، إلا أننا سوف نحاول تقسيم الأحزاب الأردنية القائمة حالياً إلى مجموعات تنسجم ما أمكن مع ما تحاول هذه الأحزاب التعبير عنه من سياسات، وما تطرحه من أفكار عقائدية مع قناعتنا بأن أي حزب حتى ينجح في الوسط الجماهيري الذي يعمل فيه لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الفئة أو تلك، بالإضافة إلى ضرورة ملامسته لطبيعة المشاكل التي تعاني منها العديد من الفئات الاجتماعية التي يعمل في وسطها، ومراعاة مصالح الوطن الذي ينتمي إليه و من خلال فوزه في الوصول الى مقاعد البرلمان على أسس حزبية.

ثانيا: تصنيف وظائف وتطور الأحزاب الأردنية و دور التعددية الحزبية في الاردن للتنمية السياسية: نستطيع إن نرى بوضوح الصعوبة التي تواجه الأحزاب التي أرادت فعلا إن يكون لها نصيب من النجاح في المرحلة الحالية وان التجربة الحزبية الأردنية الراهنة تمر في حركة متثاقلة ويعود ذلك إلى سببين الأول ذاتي والثاني موضوعي وكلاهما يؤثر على الأخر والمشكلة الرئيسية هي إن الولاء في اغلبها ليس للمبادئ بقدر ما هو ولاء للزعامة وبالأخص في أحزاب الوسط ففيها الولاء للزعامة أكثر من الولاء للمبادئ وفي الواقع هناك ضغوطات مالية على زعامات الأحزاب لان المصدر الرئيس في تمويل الحزب هو الزعيم الأمر الذي يدفع الأحزاب الأضعف ماليا إلى محاولة الاندماج مع الأحزاب الأخرى الأقوى وهذا ما يقرره مدى الفائدة أو المصلحة التي سوف ترجع على الأحزاب الأقوى من عملية الاندماج لكن في النهاية نجد إن التجربة الحزبية الحالية أكثر رشدا من تجربة الخمسينات ويعود ذلك إلى تغيير العوامل السيكولوجية للفرد الأردني نتيجة تغيير البنية الدولية والإقليمية عما كانت عليه في الخمسينات ففي حقيقة الأمر إن بضعة عقود وتجارب مريرة في الداخل والخارج جعلت العاملين في المسيرة الحزبية أكثر حرصا على إنجاحها.[٢٢]

ومن خلال ما تقدم نجد إن الأحزاب الأردنية ذات فاعلية في الحياة السياسية من خلال المشاركة والتفاعل مع الأحزاب الأخرى في الحياة البرلمانية من خلال المشاركة في الانتخابات والعملية السياسية وأكدت قيادات حزبية أردنية أن الأحزاب السياسية هي أهم محركات التنمية السياسية وتشكل قوة فاعلة وأساسية لترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأشاروا خلال ندوة عقدت في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية بعنوان "حوار الأحزاب "إلى الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تطور الحياة العامة وجهودها في وضع البرامج والسياسات التي تعمل على حل المشاكل والأزمات التي تواجه الدولة الأردنية.[٢٣]

وان الأحزاب الأردنية ذات دور مهم وواضح وتعمل ضمن نطاق العمل الحزبي لتكون لبنة أساسية في الإصلاح والبناء وتستطيع الأحزاب إظهار نفسها عن طريق المشاركة في الندوات واللقاءات والتواصل مع مختلف فئات الشعب الأردني وان الهدف من التعددية الحزبية العمل على تجذير الديمقراطية وخدمة الوطن ليكون عمل الأحزاب الأردنية الوطنية من اجل الإصلاح والتنمية بكافة إشكالها ليكون لهذه الأحزاب دور فاعل وجاد في بناء المجتمع الأردني وتطوير الوطن وبهذا يتضح دور الأحزاب الأردنية الذي يجب أن تقوم به وأن تفعل من نفسها شيء مفيد بعيداً عن المنافات التي لا توصل لشيء وإنما تزيد من حالة التأزم بين المواطنين الذين شبعوا الكلام المليء بالأحلام المستحيلة مما لا شك فيه أن التجربة الحزبية التي انطلقت عام ١٩٨٩ وتعمقت مع صدور قانون الأحزاب رقم ٣٢ لعام ١٩٩٢الذي تم على إثره الترخيص لعدد كبير من الأحزاب من مختلف التيارات السياسية الموجودة في البلاد، إلا أن هذه التجربة تأثرت بصدور القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ الذي اشترط بأن يكون عدد المؤسسين (٥٠٠) عضو كشرط للترخيص، إذ يعتبر الفصل ١٩جزء لا يتجزأ من الوثيقة الدستورية، وهو بمثابة السند

القانوني للاختصاصات والصلاحيات المنصوصة عليها في الدستور، وطبقا لصفة أمير المؤمنين فإنه يتم العمل على ملئ الفراغات الموجودة في الوثيقة الدستورية، حيث تعود للملك جميع الاختصاصات التي لم تستد صراحة للبرلمان أو للحكومة بل له حق التدخل في أمور الدين والعباد مما أدى إلى اختفاء عدد كبير منها يعتبر الاصلاح السياسي احدى الوسائل المهمة التي تستخدم من اجل احداث تقدم في العملية السياسية نظراً لوجود عوامل تقتضي اجراء هذا الاصلاح والتحديث، وفي النظم الديمقراطية تعتبر عملية الاصلاح السياسي من اهم الاليات التي تستخدم من اجل احداث تغييرات في النظام السياسي بشكل سليم، وهذه العملية تتم بعد مدة زمنية من الممارسة السياسية، اذ تحدث تطورات داخل المجتمع ، وهذه التطورات تنعكس بالضرورة على الواقع السياسي، مما يستدعي معه اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث ان الاصلاح والتحول الديمقراطي يجب ان يشمل جميع الانظمة التي يستعين بها الانسان في تنظيم مجتمعه سياسيا واقتصاديا وفكريا ودينيا ونفسيا. وعليه فهذه العملية تتضمن ثلاثة ابعاد سياسية وهي الجانب التقني والجانب التنظيمي والجانب السلوكي، حيث ان كل جانب فيه تمايز بين المجتمعات، فالجانب التقني يتضمن عملية التصنيع وعليه يجب التمييز بين المجتمعات الصناعية وغير الصناعية. والجانب التنظيمي يعكس التنوع والتخصص وفيه يتم التمييز بين المجتمعات البسيطة والمعقدة، واخيرا البعد السلوكي ويعني العقلانية والتفكير العلمي في مواجهة التفكير الغيبي وغير العلمي، وترتبط هذه الابعاد بعدد من التغيرات الاجتماعية مثل زيادة الظاهرة الحضرية، وانخفاض مستوى الامية، وانتشار وسائل الاتصال والاعلام، ودرجة المشاركة السياسية ونطاقها من اجل احداث التغييرات اللازمة على النظام السياسي لكي يتلاءم مع الواقع المجتمعي الجديد. وتشكل المشاركة السياسية جوهر التنمية السياسية بوصفها النشاط السياسي الذي يرمز الى مساهمة المواطنين ودورهم في تشكيل سياسات الدولة، وادارة الشؤون العامة أيضاً، واختيار القادة السياسيين. لذا فأن عملية مأسسة هذه المشاركة التي تسهم الاحزاب السياسية فيها وتعمل على تفعيل التنمية السياسية سوف تؤدي الى نقل الممارسة السياسية الى مستوى العمل السياسي المؤسسي وتكريسها في اطار بنية سياسية ديمقراطية. ومؤدى هذه العملية تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع القرارات السياسية واتخاذها ووضع السياسات العامة بأطر واليات مؤسسية. ويتم ذلك عبر احتواء النشاطات السياسية للأفراد والقوى السياسية الهادفة الى المساهمة او التأثير في عملية صنع القرارت واتخاذها داخل قنوات المؤسسات الحزبية الامر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري بعملية صنع القرارات السياسية واتخاذها، وهذا مما يدفع بانه لا وجود للتنمية السياسية الحقيقية الا بوجود الاحزاب السياسية و ايلائها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها في اجواء ديمقراطية سليمة. وعليه فان الاحزاب السياسية تعتبر من اهم قواعد التنمية السياسية، فهي تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية المعاصرة. وان نظرة بسيطة الى طبيعة وظائف الاحزاب السياسية من شأنها الاسهام في ابراز الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية، فالأحزاب تعمل على توعية الرأي العام وتوجيهه من خلال تثقيفه سياسياً وحزبياً بما

يضمن مشاركة المواطن في الحكم والتعبير عن رأيه ومصالحه، وتعزيز دوره في العملية السياسية التي تجري في اطار النظام السياسي وتقوم كذلك بتنظيم الاتجاهات السياسية بين المواطنين وجذبهم نحو الاهتمام بالشؤون العامة وتعريفهم بحقوقهم وحرياتهم ووسائل التعبير عنها. وان وجود الاحزاب السياسية ضرورة لتأكيد المعارضة والرأي الاخر وامكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة. وكذلك تعد احدى المؤسسات الاساسية التي تحقق حقوق الانسان وحرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية، بل ان العمل الحزبي يشكل مدرسة سياسية لأعداد القادة السياسيين وتدريبهم وتأهيلهم للعمل السياسي ولتولي المناصب الرسمية. كذلك فان الاحزاب تشكل قنوات اتصال بين الحكومة والشعب وتوفر للسلطة فرصة للتعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته. ويرتبط مصطلح الاصلاح السياسي دائماً بالأحزاب السياسية، والدور المناط بها لتحقيق هذا الاصلاح، او على الاقل وجود دور لها في عملية تحقيق الاصلاح او التنمية السياسية، بما يقود الى وضع الأسس الراسخة بقيام مجتمع ديمقراطي مبني على التعددية وصولا الى مبدأ تداول السلطة بين الأحزاب او التيارات المختلفة كما هو سائد في العالم الغربي. وبالاطلاع على الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية يلاحظ انه في عام ١٩٩٩م وبعد تولي الملك عبدالله الثاني العرش في المملكة الأردنية الهاشمية، بدأت مرحلة سياسية جديدة نحو الديمقراطية، وهي استكمال لمرحلة قبلها بدأت في عام ١٩٨٩ عنوانها الأساسي الديمقراطية والتعددية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم، وعودة الحياة البرلمانية، واحترام الحرية المسؤولة في التعبير عن الرأي ودعم حرية الصحافة، كما اعتمد الأردن مبدأ التعددية الحزبية، واستحداث مركز لدراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأصبحت المرأة الأردنية تتمتع بحقوقها السياسية كاملة، بما فيها حق الترشيح والانتخاب وتبوء مراكز قيادية عليا، ثم جاء قرار إلغاء الأحكام العرفية عام١٩٩٢م تأكيداً لطريق الديمقراطية وبعد ذلك سنت تشريعات جديدة تأكيداً لمرحلة الديمقراطية وفي مقدمتها قانون الأحزاب السياسية عام ١٩٩٢م وقانون المطبوعات والنشر، ومشروع قانون العمل والعمال، فقد كان للأحزاب السياسية الاردنية الدور الفاعل في تلك التحولات، فبعد دخولها في اطار الشرعية ، وحصولها على التراخيص اللازمة لمزاولة نشاطاتها السياسية، وبعد تكاثر هذه الاحزاب، باتت هذه المنظومة الحزبية، تستحق وقفة تأمل تقوم على المراجعة الدقيقة لأوضاعها ونشاطاتها وآفاق مستقبلها في تنفيذ البرامج الحزبية. وأول هذه المحاور يتعلق بقدرة الأحزاب الاردنية على الوفاء بتعهداتها وتنفيذ برامجها التي تطرحها ولا سيما المتعلقة بعمليات الإصلاح السياسي، ونظرا لكثرة تلك الأحزاب فان اغلب الكتاب والباحثين يقسمونها الى اربعة تيارات رئيسية هي: التيار الاسلامي/ ويمثله جبهة العمل الاسلامي الذي يستند على تراث حزبي تمثله جماعة الاخوان المسلمين، وقوى اسلامية اخرى مثل حركة دعاء الاسلامية وغيرها. التيار اليساري/ الذي تمثله عدة أحزاب كحزب الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي الاردني، (حشد) الحزب الديمقراطي الاردني. والتيار الثالث هو تيار الوسط واهم احزابه: العهد والمستقبل وغيرها، في حين يمثل التيار القومي: حزب البعث بشقيه العربي الاشتراكي والديمقراطي الاردني والحزب

العربي. ولكون جبهة العمل الاسلامي من الاحزاب السياسية ذات الامتداد الجماهيري ولأكثرها فاعلية على الساحة السياسية الاردنية وذا تاريخ سياسي عريق حيث لا يمكن تحديث النظام السياسي دون بناء النظام الحزبي فان من مصلحة وواجب الحكومة ان تدعم بناء النظام الحزبي الاردني انطلاقا من ليس القبول بمبدأ الاختلاف حول السياسات فحسب بل تدعيم هذا المبدأ الجوهري [٢٤]

المطلب الثاني: طبيعة النظام المغربي

إن الملكية بالمغرب نظرا لإرثها التاريخي وطبيعتها الدينية تستبعد هذا السمو لأن الملك لا يستمد كل السلطات من الدستور، ولان هذا الأخير لا يمكنه تقييد عملها. بالتالي الحرص على تأكيد أولوية المشروعية الدينية، واعتبار الملك أميرا للمؤمنين يستمد مهامه- لا سلطه أو صلاحياته- من الكتاب والسنة وعدم اعتبار الدستور إحداثا للدولة أو قطيعة في النظام القانوني والسياسي للبلاد، والتعريف الملكي للدستور يقوم على اعتباره تجديدا للبيعة وللعهد المقدس بين العرش والشعب، وأنه مجرد إطار للنظام السياسي ولسير السلط ووسيلة لخدمة السياسة الملكية، ويمكن تعديله كلما دعت الضرورة لذلك لكي لا يتحول إلى عائق أمام المؤسسة الملكية، وكل هذه الاعتبارات حسب الأستاذ "محمد معتصم" جعلت الفصل ١٩ يرجح الملكية على الدستور والدولة مستندا في ذلك لحكم أمير المؤمنين الذي لا يسمو عليه إلا الله وكتابه والرسول وسنته. ومن خلال دراستنا للنظام السياسي المغربي يمكننا الخروج بالخلاصات التالية:[٢٥] – إن مصدر السلطة السياسية وكيفية انتقال السلطة في النظام السياسي المغربي يختلف عن ما هو عليه الأمر في نظام التمثيلية الغربي. – إن السيادة في المغرب لها مرجعية مزدوجة وهذا المعطى مؤصل في الدستور وذلك من خلال الفصل ٢ والفصل ١٩. – إن مسالة التعاقد حول الحكم يقوم في النظام السياسي المغربي على البيعة بالإضافة إلى الوثيقة الدستورية. – إن هناك تصور معين لمبدأ فصل السلط في النظام السياسي المغربي يختلف عن ذلك التصور الذي يستطبنه نظام التمثيلية في الغرب، بحيث نجد في النظام السياسي المغربي عدم وجود فصل السلط على مستوى الملك وكما لا نجد أيضا فصلا للسلطة الدينية عن السلطة السياسية على هذا المستوى، وهذا لا يمنع وجود فصل معين للسلطات على المستوى الأدنى أي بين البرلمان والحكومة[٢٦].

وأن " التعددية الحزبية " في المغرب التي وُلدت مبكراً، وتكرست دستورياً في أول وثيقة بعد الاستقلال [١٩٦٢]، لم تكن جواباً عن سؤال الديمقراطية كما حدث في مناطق أخرى من العالم [أوروبا والغرب عموماً]، بقدر ما كانت ضرورة من ضرورات النضال الوطني منذ عام ١٩٣٧ وحتى سنة استرداد السيادة وجلاء المستعمِر [١٩٥٦]. وحيث أن طبيعة المرحلة الاستعمارية فرضت " التوحد" من أجل مواجهة الوجود الفرنسي، باعتباره تناقضاً رئيسياً، فقد نُظر إلى الحزب والعمل الحزبي عموماً كرافد لتعضيد النضال الوطني وقيادته وتوجيهه، ومن ثمة تشكل نمط من الوعي لدى النخبة الوطنية قِوامه أن "السياسي" متغير مستقل وما عداه من الروافد، أكانت حزبية، أم نقابية، أم ثقافية و اجتماعية، متغيرات تابعة، وسنلاحظ أن النظرة نفسها ستشكل جزءاً من الموروث التاريخي دخلت الظاهرة الحزبية إلى المغرب

مع الاستعمار الفرنسي، وقد نهج المغرب بعد الاستقلال التعددية الحزبية التي تقتضي وجود عدة أحزاب بعضها يشارك في الحكومة، وتسمى بأحزاب الأغلبية والبعض الآخر معارض لها ينتقدها ويراقب أعمالها، وتسمى بأحزاب المعارضة.[٢٧]

وان فكرة إصلاح الجسم الحزبي . بما يتيح إمكانية عقلنة أدائه، وترشيد سلوكه، ودمقرطة طريقه تدبيره من اقتناع مشترك بين الأحزاب والمؤسسة الملكية، غير أن المبادرة كانت من قبل هذه الأخيرة منذ مستهل العشرية الأخيرة من القرن الماضي [١٩٩٢]، وانخرطت الأحزاب السياسية في ديناميتها إلى أن تُوجت بصدور القانون رقم ٣٦/٠٤ في ١٤ فبراير/شباط٢٠٠٦. فهكذا، إندرج مشروع إعادة هيكلة الحياة الحزبية ضمن إستراتيجية تمتين الانفتاح الذي طرأ على النظام السياسي المغربي منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، غير أن القوننة الجديدة للجسم الحزبي، وإن حظيت بما يشبه الإجماع من جانب الفاعلين السياسيين، فقد كشفت وجود صعوبات حقيقية لا تقدِر القوننة وحدها على تجاوزها، يتعلق الأمر بالثقافة السياسية الناظمة لسلوك الأحزاب وإدراكها فلسفة تدبير الشأن العام. لذلك، إعتبرنا مشروع تطوير الأحزاب، بما يسمح لها بدمقرطة الحياة السياسية، عملية معقدة، تحتاج إلى مجهودات جماعية عميقة، كما تشترط قدرا كافياً من الوقت لتنضج الممارسة وتتعمق وتتوسع دائرتها، وهو ما لا تتوفر عليه الأحزاب في الوقت الراهن، بغض النظر عن قدمها من حيث النشأة، أو اتساع حجمها من الناحية الكمية[٢٨].

اولا: تصنيف وظائف وتطور التعددية الحزبية المغربية: ظلّت الأحزاب السياسية مداراً للعديد من المناقشات والأبحاث وحتى الأطروحات وظلّت بين مد التأييد وجزر الرفض وعلى الرغم من أنها الأحزاب السياسية الصحيحة تشكل عاملاً أساسياً في انفتاحيه الحكم ورفاه الشعب وتحرّره النفسي والفكري إلا أن التجارب السياسية المؤلمة للعديد من الدول والأمم أثبتت أن العمل الحزبي يمكن أن يكون عامل هدم بقدر ما يكون عامل بناء وهذا أمر يرجع إلى تركيبة الحزب وأهدافه ومبادئه ثم علاقته بالقوة والأطراف

ومن بين أهم مظاهر الحزبية هناك التعددية الحزبية وهو نظام يمارس فيه أكثر من حزبين دورا وازنا في الحياة السياسية، التعددية الحزبية في المغرب.

إذا كان تدبير الملكية للتعددية قد تجلى في الحفاظ على التعددية وحمايتها من جهة، فإنه في نفس الوقت وضع الحدود السياسية التي لم يسمح للتعدية بأن تتخطاها، مستعملا لذلك الغرض وسائل متنوعة من أشكال العنف. تجلى ذلك في ثلاثة أنواع من الحدود الفاصلة للدولة تمثلت في التعددية بدون سلاح، والتعددية في إطار القبول بمشروعية الملكية، ثم التعددية في ظل الوحدة الوطنية.

إن المستقبل السياسي للمغرب مرتبط بتصورات كل من الملكية والأحزاب السياسية التي لم تعد أحزاب الحركة الوطنية إلا فاعلا واحدا ضمنها، عن التعددية وكيفية تفعليها في الممارسة السياسية. وتواجه كل من الملكية والأحزاب خيارات متباينة في هذا الشأن فالملكية تواجه اختيار تفعيل الانتقال من التعددية الحزبية إلى تعددية سياسية، تتحول فيها الأحزاب إلى فاعل سياسي مسؤول عن الاختيارات السياسية الكبرى في ظل حكومة حزبية تتخذ القرارات حسب منطق التحالفات والانتخابات. وإذا كان

الاختيار هو الأقرب إلى مفهوم الديمقراطية الناجحة، والتي تجعل منها الثقافة السياسة السائدة اليوم، النموذج الذي يجب أن يحتذى به، فإنه مع ذلك يطرح مشاكل عملية تعرقل صعوبة تطبيقه. أهم هذه المشاكل كون أن التعددية الحزبية المغربية، لا يبدو أنها قادرة على أن تتحول إلى منبع لأفكار جديدة تستطيع أن تقدم حلولا عملية للمشاكل الكبرى المطروحة.[٢٩] ويعود السبب في ذلك كون أن الأحزاب، بسبب هيمنة بتيوقراطيتها، لم تعد قادرة على منافسة الإدارة والقطاع الخاص على استقطاب الطاقات البشرية الكفئة. كما أن تجنب تفعيل التعددية داخل الأحزاب نفسها أدى إلى بالقواعد إلى أن تتحول إلى فاعل سلبي لا يشارك في صنع التصورات الجديدة وبلورتها، بقدر ما هو مطالب بالامتثال لخيارات نخب الحزب وتجنب مساءلتها. وما دام وضع الأحزاب كذلك، فإن آفاق الانتقال من التعددية الحزبية إلى التعددية السياسية لا يبدو محتملا ولا حتى مرغوبا فيه. وفي انتظار أن تتوصل القيادات الحزبية إلى قناعة راسخة بأن المستقبل السياسي للأحزاب، رهين بتفعيل التعددية داخل أحزابها، فإن المحافظة على حصر التعددية في المغرب في مستوى التعددية الحزبية غير الفعالة يبقى هو الاحتمال الأقوى[٣٠]

تحليل مسار "الفكرة الحزبية" في المغرب من زاوية أنها نشأت في سياق مختلف عن نظيرتها في البلاد مصدر الولادة [أوروبا والغرب عامة]، حيث جاءت استجابة لمطلب الديمقراطية، ووسيلة لتعزيزها على صعيد الممارسة، خلافاً للمغرب، حيث لم تكن العلاقة بين ولادة فكرة الحزبية والمجال السياسي أولوية، بقدر ما كان النضال الوطني وجلاء الإستعمار هو الضرورة التي اقتضت إنشاء الأحزاب ورعاية استمرارها. ومع ذلك، شددت الدراسة على أن الخلاف داخل النخبة الوطنية، وإن لم يكتسِ طابع الصراع الفكري والإيديولوجي، ويتأطر بمحددات ذات بعد إجتماعي، فقد فتح الباب أمام نشوء فكرة التعددية منذ عام ١٩٣٧، وهو ما جعل المغرب يؤسس لثقافة التعدد والاختلاف الحزبي مبكراً، خلافاً لغيره من البلاد العربية، وقد تكرس هذا الواقع دستورياً مع صدور أول وثيقة عام ١٩٦٢[٣١]

ومن العوامل التي طبعت هذا المسار، هناك الاختلافات العرقية والجغرافية والاجتماعية والتباينات الإيديولوجية والاختلافات الشخصية، وكلها عوامل أثرت بشكل أو بآخر على صعيد التنظيمات النقابية والجمعيات المهنية وغيرها وليس فقط على صعيد الركح السياسي والحزبي الضيق. وهذه التباينات تعكس في الحقيقة التنوع الاجتماعي الذي ظل يطبع المغرب إلا أن هذا التنوع الاجتماعي لا يفضي بالضرورة إلى تعدد في التنظيمات ما دام قد أفضى في دول أخرى عديدة إلى نظام الحزب الواحد و أن التعددية السياسية بالمغرب منذ انطلاقها شلت حركة التنظيمات السياسية ولم تجعلها تلعب الدور الأساسي في اتخاذ القرارات، إذ أنها ظلت تلعب دور جماعات المصالح دون أن تؤثر في آليات خلق السلطة إن التنظيم السياسي للحركة الوطنية لم يكن يستند على أسس مصلحية واضحة المعالم، وحزب الاستقلال كان يضم شرائح اجتماعية مختلفة ومن أجيال مختلفة وحرص أن يظل كحزب مهيمن وهكذا يمكن اعتبار التعددية الحزبية بالمغرب أنها قامت على أكثر من معيار. فهناك صراع الأجيال والصراع الثقافي مدن، بادية، سهول، جبال، والفئات والشرائح الاجتماعية – حداثة – والصراع الجغرافي العرقي، وقد يرى البعض

أن هذه المرحلة التي وصلتها الساحة السياسية المغربية كانت بالأساس نتاجا لطبيعة البنية الاجتماعية المغربية ونظامها السياسي. إن التطور الدستوري الذي عرفه المغرب يعتبر حسب هؤلاء ان هذه المرحلة ادت الى تبديل بمعنى الخروج من السلطنة المخزنية إلى الملكية العصرية. وهذه المرحلة ساهمت في الانفتاح بشان من حرية حركة وحركة الأحزاب المغربية، إذ أضحى التنافس الحزبي قائما ليس فقط على ضرورة تغيير النظام السياسي أو عدم تغييره و إنما بالتنافس حول إشكاليات دستورية بحتة وحسب بعض المحللين، فإن الحركة الوطنية المغربية لم تستند على أرضية إيديولوجية واضحة الشيء الذي أدى إلى بروز نوع خاص من الأحزاب بالمغرب، الحزب الزبوني والذي شكل أحد ثوابت الحياة السياسية المغربية. وهذا النوع من الأحزاب لا يقوم على أساس إيديولوجي و إنما يقوم بالأساس على مصالح مشتركة وعموما يبدو أن التهميش الذي وصلت اليه الأحزاب المغربية كان نتيجة للتطور العام على مستوى البنية الاجتماعية المغربية ولمناورات سياسية فعلى سبيل المثال، إن تأميم التجارة الخارجية ومنح بعض الامتيازات للنقابات أفضى حسب البعض إلى إضعاف حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كما أن اختفاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية يعزوه البعض إلى كون أن رجال الأعمال وأصحاب المصالح والثروات شعروا وأحسوا أن بإمكانهم الدفاع عن مصالحهم و ودعمها من خلال الاتصال المباشر مع الدوائر العليا في البلاد دون حاجة إلى أي وساطة حزبية كما هو الأمر في دول أخرى. وقد تم دعم هذا بالاتصال مع المؤسسات المالية الدولية. وتكتمل الصورة إذا علمنا أن المشاريع الإنمائية في الميدان الفلاحي قد جعلت نخب وأعيان البادية المغربية ترتبط بالنظام أكثر من ارتباطها بالأحزاب السياسية التي لم تقم على امتداد تاريخ وجودها على اختراق البادية أو التجذر فيها، علما أن العالم القروي بالمغرب كان تحت مراقبة المخزن السلطة) هكذا كانت نشأة التعددية بالمغرب [٣٢]

ثانيا: دور التعددية الحزبية في التنمية السياسية: ان المغرب، وبحكم انتمائه الى منظومة الدول السائرة في طريق النمو، عمل جاهدا وبمعية مختلف الأطياف السياسية بمحاولة اعادة تأهيل الخريطة السياسية التي تضم في طياتها شقين اساسيين ألا وهما: "الأحزاب السياسية والمواطن– الناخب"، الا أنه ومع تغير الحياة الانسانية أصبحنا نشاهد تقاعسا ملحوظا لنسبة المشاركة السياسية الأمر الذي كرس لظهور ما أصبح يصطلح على تسميته بالعزوف السياسي، مما يطرح أكثر من تساؤل عن ماهية الأسباب الكامنة وراء تراجع مسلسل التنمية الحزبية ارتباطا بالتنمية الممكنة سيادة أحزاب سياسية ضعيفة من حيث الكم والكيف[٣٣]

- مؤسسات حزبية ترمي الاصلاح وأخرى تغرد خارج السرب وفق منهجية محكمة
- تهميش الكفاءات الأكاديمية داخل منظومة الأحزاب السياسية ، الأمر الذي يضرب عرض الحائط بمبدأ التناوب على مراكز القرار الحزبي
- غياب وحدات للتدبير الاستراتيجي داخل الأحزاب السياسية ، الأمر الذي لم ولن يستطيع مواكبة المتغيرات الدولية التي أصبحت تتعرض اليها المنظومة البشرية، مما يمكننا تفسيره من خلال تعاظم ظاهرة عدم الاكتراث للمشهد السياسي ببلادنا

- سيادة منطق فرق تسد داخل المشهد السياسي المغربي، الأمر الذي يخدم أحزابا دون غيرها ولا يحترم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها منهاج التعددية الحزبية التي تعد عمادا لمشهدنا السياسي المغربي.
- برامج حزبية موسمية لا تخضع لأدنى معايير الفعالية، اذ أن معظمها يتم اعداده من طرف أشخاص تطغى عليهم نزعة تحقيق المصالح الشخصية دون المصلحة العامة ، الشيء الذي لطالما أجهز على تحقيق معدلات ايجابية في مسلسل التنمية المغربية.
- وجود أحزاب صغيرة لم تستطع أبدا فرض خلفيتها على الساحة السياسية
- سيادة احتكام معظم الأحزاب السياسية الى معطى الأعيان، وخاصة في مرحلة الذروة الانتخابية، الأمر الذي لطالما شيد لاستفراد أشخاص دون غيرهم بمواقع القرار السياسي احتكاما لمعطى الشخصنة الانتخابية الصرفة
- غياب الاعتماد على منطق التقييم داخل منظومة الأحزاب السياسية، الأمر الذي وان تحقق سيساهم لا محالة في تمكين هذه المؤسسات التأطيرية من اعادة النظر في البرامج التي لم تحقق نتائج ايجابية، وذلك اما بمحاولة تطعيمها ببنود تصحيحية أو بتعويضها ببرامج جديدة تعتمد على التقنيات الحديثة، لا لشيء الا من أجل ضمان تواصل دائم وفعال يتناغم و سبب انشاء الأحزاب السياسية الا وهو تأطير المواطن
- استمرار التعامل بين الأحزاب السياسية بصيغة العدائية وتصريف الصراعات الضيقة، الأمر الذي وان استمر التعامل به لن يرقى البتة بمشهدنا السياسي الى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال[٣٤]
- غياب احتكام الأحزاب السياسية الى منطق الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بعملية تجديد هياكلها، اذ أن الواقع شهد على سيادة معطى الاجهاز على تحقيق مبدأ المساواة الدستوري في تقلد مناصب القرار السياسية الخ.

واذا ما أراد وتغيير في مسار الدول التي استطاعت تحقيق الديمقراطية المواطنة الحقيقية على أرض الواقع السياسي، فعليه ومن خلال أحزابه السياسية مجتمعة رسم معالم خريطة سياسية لا تخضع لمنطق المزايدات الحزبية وانما لمنطق الديمقراطية المبنية على المساواة بين جميع المواطنات والمواطنين في تدبير المشهد السياسي ،الأمر الذي لن يتحقق الا بالتأسيس لمنطق جديد في التعامل مع قضايا التنمية والمتمثل في ضرورة الاعتماد على مكنة التضامن السياسي الحزبي الذي أعطى أكله بعدة دول اذ احتلت بفضله مكانة بارزة في صناعة القرار السياسي داخليا وخارجي ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن التنمية السياسية هي أساس التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للدولة،[٣٥] الأمر الذي يمكن تفسيره بأن المكونات السياسية المغربية مطالبة بخلق قنوات للتواصل البناء مع بعضها البعض، ولما لا انصهار أحزاب في أخرى عبر تشييد اتحادات حزبية تستمد قوتها من خلال قواعدها المؤمنة بتوجهاتها ومبادئها، ذلك أن توحيد الرؤية الحزبية لن يجهز على استقلالية القناعات والتوجهات الخاصة بكل حزب سياسي، بل على العكس من ذلك سيمكنها من تسخير جهودها مجتمعة لخدمة التنمية المواطنة، وذلك عبر خلق

نقط للتواصل الحزبي المستمر مركزيا جهويا واقليميا يعهد اليها بتتبع عملية تأطير المواطنين تأطيرا تحترم فيه الخصوصية المغربية واستمرارية التعددية السياسية واشتغالها في إطار مؤسساتي إلى حد الآن في خط تصاعدي رغم الاكراهات نقول بأنها صناعة مغربية تبرهن على رؤية حكيمة ورزينة ومتطلعة إلى مستقبل تتحكم فيه النظرة السياسية المتوازنة التي تخدم الاستقرار وبالنظر إلى ما لات تجارب لم تنحو نفس الاتجاه نجد أن المغرب بتعدديته قد ربح الرهان ولابد من تحصينه وتطويره [٣٦]و هذا ما أكد عليه الملك محمد السادس في خطابه للبرلمان حيث قال: "الممارسة البرلمانية التعددية ببلادنا ليست وليدة الأمس، بل هي خيار استراتيجي يمتد على مدى نصف قرن من الزمن، نابع من الإيمان العميق للمغرب وقواه الحية، بالمبادئ الديمقراطية. وهو ما يجعل النموذج البرلماني المغربي، رائدا في محيطه الجهوي والقاري. فالبرلمان المغربي ذاكرة حية، شاهدة على المواقف الثابتة والنضالات الكبرى التي عرفتها بلادنا في سبيل السير قدما بمسارها السياسي التعددي. غير أن الكثيرين لا يعرفون مع الأسف تاريخ مؤسساتنا وما طبع تطورها من حكمة وبعد نظر، ضمن مسار تدريجي وبإرادة قوية وخاصة دون أن يفرضه علينا أحد وان الكيفيات التي بمقتضاها تمت صناعة المشهد الحزبي، يقول عبد اللطيف حسني، "قد أثرت بشكل قوي على مسارات وتطورات الأحزاب المغربية. فعلى مستوى القاعدة الاجتماعية، لا يبدو أن هناك قواعد مجتمعية تستند عليها هذه الأحزاب. كما أنها لا تملك مشروعات مجتمعية، مترجمة في شكل برامج يستند عليها عملها السياسي. وهذه التعددية المفرطة الفارغة من أي محتوى اجتماعي، القائمة على حياة سياسية لم تكن أبدا سليمة، لم تسهم إلا في إنماء ظاهرة نفور المواطنين من العمل السياسي، واتساع أجواء التشكك والريبة في العمل الحزبي".[٣٧]

النتائج:

بعد ان تناول الباحث الدراسة فيما سبق وتأثير التعددية الحزبية ودورها في التنمية السياسية في كل من الاردن والمغرب وانتهت الدراسة الى النتائج التالية:

١. إن الأحزاب الأردنية ذات فاعلية في الحياة السياسية من خلال المشاركة والتفاعل مع الأحزاب الأخرى في الحياة البرلمانية من خلال المشاركة في الانتخابات والعملية السياسية وأكدت قيادات حزبية أردنية أن الأحزاب السياسية هي أهم محركات التنمية السياسية وتشكل قوة فاعلة وأساسية لترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان

٢. ان المغرب، وبحكم انتمائه الى منظومة الدول السائرة في طريق النمو ، عمل جاهدا وبمعية مختلف الأطياف السياسية بمحاولة اعادة تأهيل الخريطة السياسية التي تضم في طياتها شقين اساسيين ألا وهما: "الأحزاب السياسية والمواطن– الناخب"، الا أنه ومع تغير الحياة الانسانية أصبحنا نشاهد تقاعسا ملحوظا لنسبة المشاركة السياسية الأمر الذي كرس لظهور ما أصبح يصطلح على تسميته بالعزوف السياسي، مما يطرح أكثر من تساؤل عن ماهية الأسباب الكامنة وراء تراجع مسلسل التنمية الحزبية ارتباطا بالتنمية الممكنة

٣. أن التنمية السياسية هي أساس التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للدولة، الأمر الذي يمكن تفسيره بأن المكونات السياسية مطالبة بخلق قنوات للتواصل البناء مع بعضها البعض، ولما لا انصهار أحزاب في أخرى عبر تشييد اتحادات حزبية تستمد قوتها من خلال قواعدها المؤمنة بتوجهاتها ومبادئها ، ذلك أن توحيد الرؤية الحزبية لن يجهز على استقلالية القناعات والتوجهات الخاصة بكل حزب سياسي، بل على العكس من ذلك سيمكنها من تسخير جهودها مجتمعة لخدمة التنمية المواطنة، وذلك عبر خلق نقط للتواصل الحزبي المستمر مركزيا جهويا واقليميا يعهد اليها بتتبع عملية تأطير المواطنين تأطيرا تحترم فيه الخصوصية

التوصيات

ان اختلاف دور التعددية الحزبية ودورها في التنمية السياسية في كل من الاردن والمغرب فقد رأى الباحث جملة من المقترحات والتوصيات التي تسهم في دور التعددية في التنمية السياسية وهي:

١. الديمقراطية هي القوة التي لا يمكن ان تضعف. الديمقراطية لا تكتمل بغير التعددية السياسية" .وجاء في كتاب التكليف السامي(٢٠٠٣/١٠/٢٢) " ان امام الحكومة فرصة كبيرة لأعداد قوانين عصرية تساهم بإنجاح التنمية السياسية التي نريد ،قانون احزاب متطور وقانون انتخاب ديمقراطي تجري بموجبه الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٧. وانفتاح سياسي على كافة فعاليات المجتمع.

٢. وإن "بناء الديموقراطية يقتضي حتما تحديد أصل السلطة وجذورها، وصولا إلى ممارسة السلطة وآليات توازنها". وهو ما يستوجب توفير "تطابق بين التعددية السياسية مع التعددية الحزبية"، وهذا ينبني على ثقافة الاختلاف، وتجاوز الخلل بين التعدديتين بهذه النقطة، يلاحظ المؤلف، أن المشهد السياسي الحالي غير قادر على ضمان انتقال ديموقراطي، مادام لم ينجح في إفراز هذا التطابق، وفي إفراز آليات وأدوات جديدة، لتصريف الاختلاف.

٣. أن التنمية السياسية لا تستنسخ من أي نموذج كان، سواء غربيا أو غير ذلك، لأنها عملية إرادية وواعية وديناميةومجمع عليها من طرف كل أفراد المجتمع، في مراعاة تامة لقيم وثقافة وحضارة هذا المجتمع، ولعل التجارب الرائدة في هذا المجال، أظهرت هذا المعطى، فعملية بناء وبلورة النموذج التنموي في بريطانيا ليس كما هو في فرنسا، وليس كذلك في الولايات المتحدة الامريكية.

الهوامش

(١) مصطلح " التنمية السياسية" ظهر في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت الدول المستقلة حديثاً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في محاولة بناء نظم سياسية مستقرة وفعالة. ارتبط المصطلح بشكل وثيق بعملية التحديث والتحول من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الحديثة. التنمية السياسية تستند إلى مجموعة من المفاهيم والنظريات التي قدمها علماء السياسة والاجتماع، و

(٢) تعريف "الحزب" (جامعة سياسية) من قاموس كامبردج للمتعلم المتقدم وقاموس المرادفات(مطبعة جامعة كامبريدج)، الموقع: http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/party_2

(٣) هادي مشعان ربيع، "دراسات في الديمقراطية وحقوق الإنسان"، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٥ ص: ٩٠

(٤) أبو زيد عادل القاضي، "التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي"، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، ١٤ أغسطس، ٢٠١٨ ص: ١٣٠.

(٥)

(٦) محمد صالح الشاهري، "موقف المفكرين المسلمين من التعددية السياسية"، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٧، ص:٢٠.

(٧) نيفين عبد الخاق مصطفى، "الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية – قراءة في واقع الدولة القطرية العربية واستقرار مستقبلها"، بحث مقدم إلى ندوة ١٠. التعددية الحزبية والدينية والطائفية والعرقية في قلب العالم الإسلامي، يوليو،١٩٩٣ ص:٦ منشور على الموقع الإلكتروني التالي: http://arabprf.com/?p=2576

(٨) جابر سعيد عوض، "مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة – مراجعة نقدية"، بحث مقدم إلى ندوة التعددية الحزبية والدينية والطائفية والعرقية في ١٢ قلب العالم الإسلامي، يوليو ،١٩٩٣، ص: ٨٦ منشور على الموقع الإلكتروني التالي: p?/com.arabprf://http =٢٥٧٦

(٩) عبد الحليم مناع العدوان، "التعددية الحزبية والسياسية في الأردن – الأحزاب السياسية أنموذجا"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٤الحادي والثلاثون، ٢٠١٢، ص: ٤٣ –٤٤.

(١٠) للمزيد راجع، ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص: ٢٢٣ إلى ٢٢٨.

(١١) ان الاكتفاء بالقواعد الدستورية لمعرفة النظام غير كافي ولا يفي غرض الإحاطة الفعلية لفهم ومعرفة النظام السياسي، إذ غالبا ما تقتصر الدساتير في بيان عمل المؤسسات الرسمية (السلطات) بدون أن تولي القواعد الدستورية بيان أهمية ومكانة المؤسسات غير الرسمية أو القوى المحركة لها. حسان محمد شفيق العاني، "الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة"، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص: ١٣.

(١٢) جابر سعيد عوض، "المرجع السابق"، ص: ٨.

(١٣) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار الدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط ،٢٠٠٤ ص: ٢٢٢.

(١٤) عرفات موسى الهور، أحمد سعيد نظام الأغا، القانون الدستوري والنظم السياسية"، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، ط٢، ص: ٨٨.

(١٥) عبد الحليم العدوان، "التعددية الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٢١ – ١٩٨٩"، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، عمان، ط١،٢٠٠٧ ص: ٢٣٨.

(١٦) أحمد عقلة الحسامي، " الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية ١٩٨٩ – ٢٠٠٨"، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، رسالة ماجستير، ٢٠١٠، ص: ٢.

(١٧) نوال بشير، الأردن "أولا آفاق وتطلعات"، التدوين الأردني عمان، ط١، ٢٠٠٣، ص: ١٥ وما بعدها.

(١٨) أصبح نظام الانتخابات الحالي بموجب القانون الصادر عام ٢٠١٦ تبنت الحكومة نظام "القائمة النسبية المفتوحة" الذي يسمح للمقترعين بإعطاء ٤٤ أصوات مرة للقائمة التي يختاروا ومرة ثانية لأي عدد من أعضاء القائمة، ويعاب على هذا النظام أنه سوف يؤدي إلى إشعال التنافس بين أعضاء القائمة الواحدة، وحتى إلى انشقاقها، بدلًا من أن يكرس التعاون بين أعضائها. قانون الانتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٦، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
https://cutt.us/ZmSa6

(١٩) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٩

(٢٠) هاني الحوراني (وآخرون)، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٢.

(٢١) هاني خير، الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٠-١٩٩٣، سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن (١٣)، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٣.

(٢٢) د. المصالحة، محمد، التجربة الحزبية في الاردن، دار وائل للنشر، عمان، الاردن ، ط١، ١٩٩٩، ص١٢٦.

(٢٣) قيادات حزبية: اهم الاحزاب السياسية اهم محركات التنمية السياسية، على الموقع .www.alanbat.net

(٢٤) جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة للطباعة والنشر، طبعة أولى، بيروت. ص ٢٠٧.

(٢٥) حمد زين الدين، المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد، قراءة دستورية في مسار عشرية ملك، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، ص٨٢.

(٢٦) يمينة هكو، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية ،في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة –، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بوجدة،٢٠٠٦.

(٢٧) حمد الطوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب ،مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، مارس ٢٠٠١ ص ٨٤

(٢٨) بد القادر بن التهامي، الثابت والمتغير في النسق السياسي المغربي المعاصر، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، محمد الخامس، كلية الحقوق أكدال بالرباط ، السنة الجامعية ٢٠٠٠، ص ١٧٨.

(٢٩) نيا مباركة، المدخل لدراسة القانون الوضعي، مطبعة الهلال، وجدة ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص ٥٧.

(٣٠) عوض عثمان عبد الله، العلاقة بين السلط في النظام السياسي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول بوجدة، ٢٠٠٤، ص١٤٣.

(٣١) محمد أشركي، الظهير الشريف في القانون العام المغربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٣، الطبعة الأولى، ص١٢٣.

(٣٢) حميد أبكريم، إمارة المؤمنين بين التأصيل الشرعي والدستوري ، تقرير للأطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، سنة ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، ص ٣٣.

(٣٣) حميد أبكريم، إمارة المؤمنين بين التأصيل الشرعي والدستوري ، تقرير للأطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، سنة ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، ص٣٣.

(٣٤) د. عبد الحميد بجيوفي ، المشهد الحزبي والملكية في المغرب، دار نشر المغرب ٢٠٠٢ ص١٢٠.

(٣٥) القابلة، ادريس، اليسار والديمقراطية والعلمانية في المغرب، مجلة الحوار المتمدن، العدد٥٥٨، ٢٠٠٣.

(٣٦) ناجي ،عزو، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي، مجلة الحوار، المتمدن، العدد٢٦١٠، ٢٠٠٩.

(٣٧) ان التعددية الحزبية هي نظام سياسي يسمح بوجود أكثر من حزب سياسي يتنافس على السلطة ويشارك في العملية السياسية. تعتبر التعددية الحزبية أحد أعمدة الديمقراطية الحديثة، حيث توفر بيئة تنافسية تتيح للأحزاب المختلفة طرح رؤاها وبرامجها السياسية أمام الناخبين، مما يعزز من تمثيل المصالح المتنوعة في المجتمع.

المصادر

الكتب:

١) د. عبد الحميد بجيوفي، المشهد الحزبي والملكية في المغرب، دار نشر المغرب ٢٠٠٢ ص١٢٠.

٢) جرادات، مهدي، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار اسامة للنشر عمان الاردن .

٣) مصالحة، محمد، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دائرة المطبوعات والنشر المملكة الاردنية الهاشمية.

٤) محمد ربيع، مناهج البحث في السياسة العامة، مطبعة جامعة بغداد،١٩٧٨، ص٢٩٤.

٥) المعايطة، ناصر، نشاءة الاحزاب السياسية، مؤسسة بلسم للنشر، عمان، الاردن.

٦) د. محمد المصالحة، التجربة الحزبية في الاردن، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط١، ١٩٩٩.

٧) زين الدين حمد، المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد، قراءة دستورية في مسار عشرية ملك، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

٨) حمد الطوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، مارس ٢٠٠٠.

٩) جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة و عبود عطية ، دار الوحدة للطباعة والنشر، طبعة أولى، بيروت.

١٠) محمد أشركي، الظهير الشريف في القانون العام المغربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٣، الطبعة الأولى.

١١) د. عبد الحميد بجيوفي، المشهد الحزبي والملكية في المغرب، دار نشر المغرب٢٠٠٢.

١٢) هاني الحوراني (وآخرون)، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٢.

١٣) هادي مشعان ربيع، "دراسات في الديمقراطية وحقوق الإنسان"، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

١٤) محمد صالح الشاهري، "موقف المفكرين المسلمين من التعددية السياسية"، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٧.

١٥) عرفات موسى الهور، أحمد سعيد نظام الأغا، القانون الدستوري والنظم السياسية"، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، ط٢.

١٦) نوال بشير، الأردن "أولا آفاق وتطلعات"، التدوين الأردني عمان، ط١، ٢٠٠٣.

الرسائل الجامعية:

١) علي السمدة، عبدالخالق، التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية (١٩٩٠/٢٠٠٤) رسالة ماجستير، منشورة المركز الوطني لمعلومات.

٢) يمينة هكو، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية، في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة –، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بوجدة،٢٠٠٦.

٣) عبد القادر بن التهامي، الثابت والمتغير في النسق السياسي المغربي المعاصر، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، محمد الخامس، كلية الحقوق أكدال بالرباط ، السنة الجامعية ٢٠٠٠.
٤) عوض عثمان عبد الله، العلاقة بين السلط في النظام السياسي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ،جامعة محمد الأول بوجدة، ٢٠٠٤.
٥) عبد الحليم العدوان، "التعددية الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٢١ – ١٩٨٩"، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، عمان.
٦) أحمد عقلة الحسامي، "الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية ١٩٨٩ – ٢٠٠٨"، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب ،٢٠١٠.
٧) حميد أبكريم، إمارة المؤمنين بين التأصيل الشرعي والدستوري، تقرير للأطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، سنة ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤.

المجلات:

١) المحنة، حسن، التعددية الحزبية واثرها في النظام السياسي، الحوار المتمدن، العدد٢٧٩٢،٢٠٠٩.
٢) القابلة، ادريس، اليسار والديمقراطية والعلمانية في المغرب، مجلة الحوار المتمدن، العدد٥٥٨، ٢٠٠٣.
٣) ناجي، عزو، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي، مجلة الحوار، المتمدن، العدد٢٦١٠، ٢٠٠٩.
٤) العلوي، محمد بن محمد، الملك يفتتح البرلمان، ميدل ايست اون لاين ٢٠١٣.
٥) داودية، محمد، الاصلاح والتنمية مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٤.
٦) ناجي ،عزو، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي، مجلة الحوار، المتمدن، العدد٢٦١٠، ٢٠٠٩.
٧) عبد الحليم مناع العدوان، "التعددية الحزبية والسياسية في الأردن – الأحزاب السياسية أنموذجا"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٤الحادي والثلاثون، ٢٠١٢، ٢٠٠٣.
٨) أبو زيد عادل القاضي، "التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي"، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، ١٤ أغسطس ٢٠١٨.

مصادر الانترنت:

١) تعريف "الحزب" (جامعة سياسية) من قاموس كامبردج للمتعلم المتقدم وقاموس المرادفات(مطبعة جامعة كامبريدج)، تنمية السياسية المفهوم، الدلالات والهدف وكاله انباء البحرين .cambridge.org/dictionary/british/pa
٢) التعددية الحزبية والدينية والطائفية والعرقية في قلب العالم الإسلامي، يوليو،١٩٩٣ ص:٦ منشور الرابط http://arabprf.com/?p=2576
٣) جابر سعيد عوض، "مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة – مراجعة نقدية"، بحث مقدم إلى ندوة التعددية الحزبية والدينية والطائفية والعرقية في قلب العالم الإسلامي، يوليو،١٩٩٣ ص:٨٦ منشور على الموقع الإلكتروني التالي: p?/com.arabprf://http=٢٥٧٦

٤) أصبح نظام الانتخابات الحالي بموجب القانون الصادر عام ٢٠١٦ تبنت الحكومة نظام "القائمة النسبية المفتوحة" الذي يسمح للمقترعين بإعطاء ٤٤ أصوات مرة للقائمة التي يختاروا ومرة ثانية لأي عدد من أعضاء القائمة، ويعاب على هذا النظام أنه سوف يؤدي إلى إشعال التنافس بين أعضاء القائمة الواحدة، وحتى إلى انشقاقها، بدلًا من أن يكرس التعاون بين أعضائها. قانون الانتخابات لمجالس النواب لعام،٢٠١٦ منشور على الموقع التالي: https://cutt.us/ZmSa6

٥) شؤون قانونية التعددية الحزبية الشبكة العنكبوتية ٥:٣ ٢٠٠٩

٦) العباس، الوردي التضامن السياسي ومسلسل التنمية في المغرب صحيفة هسبريس المغربية ٢٠١٣

٧) مالكي، امحمد، تطور الاحزاب السياسية البلاد العربية المغرب الاقصى، الشبكة العنكبوتية